

## رئيس الجمعية الاقتصادية اللبنانية: من الأفضل تخلي لبنان عن سياسة الدعم

يعرف الدعم بأنه تقديم السلع الاستهلاكية والخدمات الاساسية الى المواطنين بأسعار اقل من اسعار الكلفة، مثل الخبز والادوية والكهرباء والمحروقات. يدخل في هذا السياق، دعم القطاع الانتاجي من طريق دعم المواد الاولية المستوردة. الهدف من ذلك، مساندة الطبقات الاجتماعية الفقيرة ومساعدتها على تحمل تكاليف المعيشة والحصول على حاجاتها بأسعار مخفضة



رئيس الجمعية الاقتصادية اللبنانية الدكتور منير راشد

الدعم مستحب على المستوى الشعبي. لكن ثمة جهلا باضراره واثره السلبي على الاقتصاد. يفضل العامة لما روج له انه للفقراء فقط. لكن على النقيض من ذلك، يستفيد منه الكثير ممن لا يستحقونه، فيجد عدد من المسؤولين صعوبة في قول الحقيقة، ويتجه البعض الاخر الى استغلال ذلك الامر، فيصعب عليهم التعامل مع المسألة وطرح حتى مجرد الغائه. رئيس الجمعية الاقتصادية اللبنانية الدكتور منير راشد يؤكد لـ"الامن العام" ان الاستمرار في تمويل الدعم من مصرف لبنان سيؤدي الى استعمال الذهب، وان رفع الدعم ستكون له فوائد جمة ابرزها توقف الهدر. واعتبر ان البطاقة التموينية يجب ان تشمل فقط الفئات اللبنانية المحتاجة، وتحديد السلع الضرورية، واستبعاد العديد من السلع التي لا تعتبر ضرورية للفقير، مشددا على ان سياسات الدعم المتبعة مدمرة للاقتصاد ولا تعود بالفائدة لا على الفقير ولا على الغني.

■ سياسة الدعم التي انتهجتها الحكومة المستقيلة شارفت على نهايتها، بعدما شكلت ضغطا مخيفا على موجودات مصرف لبنان. كيف تقرّ النتائج العملية لهذه السياسة؟

□ من الممكن جدا ان نصل الى مرحلة يصبح مستوى الاحتياطي الموجود في مصرف لبنان منخفضا جدا، ولن يستطيع تأمين التمويل اللازم للدعم الا باستعمال ما لديه من مخزون الذهب. هذا قرار يحتاج الى قانون، ومن الصعب ان يصل مجلس النواب الى نتيجة توافقية حوله، ما يعني ان من الممكن جدا ان يتوقف الدعم حتى لو اعدت البطاقة التمويلية.

■ سياسات الدعم المتبعة مدمرة للاقتصاد

■ سياسة الدعم ساعدت على ظهور مجموعات مافيا تجارية تقوم بالتهريب والتخزين. ما هي الاثار السلبية التي ولدتها هذه المجموعات على الواقع الاجتماعي والمعيشي؟

□ بما ان الدعم لم يكن موجها، ولم تتوافر المراقبة الفعالة له وظل متفلتا، تم تهريب الكثير من السلع المدعومة كون عملية تهريبها مغرية جدا بسبب الربح الهائل الذي تحققه. حرم الفقير من معظم الدعم كونه غير موجه ومن دون بطاقة، وكانت السلع المدعومة متوافرة للفقير والميسور على السواء، مثل مادة البنزين.

## الدعم وآثاره على الاقتصاد الوطني

اعتمدت الحكومة سياسة دعم بعض السلع والخدمات بهدف تقديمها الى المواطنين بأسعار مخفضة، تتناسب مع مستوى دخلهم لمواجهة حالة اتت وسط ازمة مالية ومصرفية حادة، وتعثّر تشكيل حكومة بديلة من الحكومة التي استقالت في آب الماضي اثر انفجار مرفأ بيروت. الا ان الانفاق الحكومي على الدعم لم يعد مقبولا. وقد اكد وزير المال المستقيل غازي وزي انه "لم يعد في امكان لبنان الاستمرار بوتيرة الدعم نفسها". و اشار الى تكلفة الدعم البالغة 500 مليون دولار شهريا، بما يعادل 6 مليارات دولار في السنة، لم يعد محمولا، لهذا السبب اتخذت الحكومة قرارا بترشيد الدعم وخفضه.

يعرف الدعم بأنه تقديم السلع الاستهلاكية والخدمات الاساسية للمواطنين بأسعار اقل من اسعار الكلفة. غير ان لهذه السياسة اثارا ربما تكون سلبية في بعض جوانبها، كتحميل مصرف لبنان مبالغ مالية كبيرة توجه الى الدعم، وذلك على حساب دعم الليرة والاقتصاد، ما رفع من العجز المالي العام، الامر الذي يحول دون تحقيق معدل النمو الاقتصادي المطلوب ورفع مستوى المعيشة. اضافة الى زيادة معدلات التضخم، وارتفاع اسعار صرف العملة الاجنبية في مقابل الليرة.

ثبت ان الدعم يستفيد منه الاغنياء والفقراء على حد سواء. فالبنزين والكهرباء يحصل عليهما القادرون بأسعار مخفضة على الرغم من قدرتهم الشرائية المرتفعة، كما ان اصحاب المصانع الكبيرة يتمتعون بما يسمى دعم المحروقات، الامر الذي يترتب عليه انفاق اموال الدعم في غير الاغراض المخصصة له.

لقد وصل لبنان الى النهاية منهكا، لا يمكنه التراجع ولا الاستمرار في سياسة الدعم، فتم اقتراح البطاقة التموينية. لكن من اجل اعتمادها، يجب القيام بجهد كبير لتحديد الذين يستحقون الدعم فعلا، وتنقية القوائم من غير المستحقين وفقا للشروط المقررة، ومنحهم بطاقات يستخدمونها عند شراء السلع المدعومة. الا ان ما يقف عقبة في هذا الصدد، هو عدم توافر قواعد بيانات دقيقة يتم على اساسها تحديد المستحقين وفقا لمستويات الدخل.

ادت سياسة الدعم الى تفشي الفساد، من خلال ظهور فئة عمدت الى التلاعب بالسلع المدعومة للاتجار بها وتخزينها وبيعها في الاسواق بأسعار مرتفعة، كذلك تهريبها الى الاسواق المجاورة والاوربية وحتى الافريقية. وقد حققت هذه الفئة ثروات طائلة من اموال الدعم.

هذه السلبيات ادت الى المطالبة بضرورة ترشيد الدعم من خلال تنقية اللوائح، بحيث يقتصر منحه على الطبقات الاجتماعية الفقيرة، وتشديد الرقابة منعا من تسرب الدعم، مع تشديد العقوبات على المخالفين للتعليمات المنظمة لها.

اضافة الى التأكيد على ان الدعم الحكومي يجب ان يكون مرحلة انتقالية يتم خلالها رفعه نهائيا من خلال سياسة اصلاح اقتصادي شامل، توفر شبكة ضمان اجتماعي لحماية الفئات الشعبية.

لا بد ايضا، مع تشكيل حكومة جديدة، من الاهتمام بتوفير بنية اساسية ملائمة لجذب الاستثمارات مع تطوير التشريعات لمنح حوافز الاستثمار للانتاج الصناعي والزراعي من اجل تنشيط الاقتصاد الوطني، وخلق فرص عمل، وزيادة الدخل بما يمكن من الغاء الدعم الحكومي على السلع والخدمات وعلاج التشوهات في الاقتصاد الوطني.

■ كيف يمكن تحديد الاضرار الاقتصادية لرفع الدعم، والى اين يمكن ان تصل نسبة التضخم؟  
□ لرفع الدعم فوائد كثيرة ابرزها توقف الهدر، لان عدد السلع المدعومة يفوق حاجة الطبقة الفقيرة. كما ان رفع الدعم يساهم في ارتفاع سعر الليرة. فقد استفاد الفقير جزئيا من الدعم، لكن اسعار معظم السلع الاخرى ارتفعت بسبب انخفاض الليرة. ان توقف الدعم سيكون له اثر محدود على الاسعار، لان معظم السلع الغذائية والاستهلاكية تسعر حاليا في الاسواق على اساس السعر الموازي للدولار الذي يبلغ 12500 ليرة في مقابل الدولار الواحد.

■ هل يمكن تقدير التكاليف الاقتصادية لرفع الدعم؟

□ رفع الدعم له فوائد اقتصادية ولا تترتب عليه تكلفة، لانه يوقف الهدر. على سبيل المثال، يباع ليتر البنزين بنحو 15 سنتا وهو ارخص من سعره في اي مكان آخر في العالم، حتى انه ارخص من سعر الدول النفطية. اضافة الى ان الدعم يستفيد منه ايضا النازحون والعمالة الاجنبية وكل الجنسيات التي تعيش في لبنان.

■ كيف يمكن ابعاد الضغط الاجتماعي والمعيشي عن المحتاجين، في ظل عدم وجود خطة حكومية واضحة؟

□ يجب ان نؤمن البطاقة التموينية للفئات اللبنانية المحتاجة، وتحديد السلع الضرورية، واستبعاد العديد من السلع التي لا تعتبر ضرورية للفقير، كالكهوه مثلا وغيرها. المهم هو تقليل عدد السلع وتخصيص مبالغ مالية للبطاقة، فهذا يمكن المستفيد من شراء كميات اكثر من السابق.

■ هناك من يطرح الدعم النقدي المباشر، اي رفع الاجور مثلا، كيف تقرّ ذلك؟

□ الدعم النقدي المباشر يعطي خيارات اوسع للعائلة المستفيدة. قد تستفيد العائلة بدرجة اكبر من المساعدة، حيث ان الجهة التي اقرت السلع ليس لها المعرفة الكاملة بحاجات الطبقة الفقيرة.



## اقتصاد

■ رفع الدعم وخصوصا عن المحروقات سيحد من قدرة الصناعة على المنافسة وسيؤدي الى رفع سعر السلع وستخف ثانيا الصادرات. ما هي الحلول التي يمكن ان تساعد على تجنب مثل هذا الوضع؟

□ استفادات الصناعة اللبنانية وتحسنت قدرتها التنافسية من خلال انخفاض سعر الصرف. لذا فان رفع الدعم عن المحروقات سيكون اثره محدودا على التنافسين، خصوصا وان رفع الدعم سيرفع سعر المحروقات لمرة واحدة. رفع الدعم كما ذكرت سيساهم في توقف انهيار الليرة.

■ هل اعتماد الدعم اصلا كان خيارا سليما؟ لماذا؟

□ لم يكن الدعم خيارا سليما، والافضل التوجه نحو الاصلاح الاقتصادي الشامل لانهاء الازمة. الدعم من دون اصلاح لا يوفر اية حلول للازمة، بل يؤدي الى تفاقم الازمة.

■ اجراءات مصرف لبنان الاخيرة المتعلقة بمنصة الدولار وامكان اعطاء المودعين بعضا من ودائعهم هي بدائل لرفع الدعم؟

□ المنصة لا تحل مشكلة الدولار بل تؤدي الى تفاقم الازمة ايضا، لانها ستزيد من تعدد اسعار الصرف. يجب توحيد سعر الصرف بحسب سعر السوق، ونعلم جيدا ان معظم السلع تسعر وفق سعر السوق الموازية وهذا سبب ارتفاعها. ان استعمال السعر الموازي كسعر موحد يخول المصارف اعادة الودائع الى المودعين، وخاصة الحسابات بالدولار، بحيث ان سعر الصرف الموازي اذا ما اتبع سيوفر قدرة شرائية اكبر لاصحاب الودائع بالدولار وسيساهم في تعافي الاقتصاد. اما البطاقة التموينية فهي عادة ما تستعمل في الدول المتقدمة لتوجيه الدعم الى الفئات المحتاجة، لكن في لبنان لا تتوافر لدينا احصاءات دقيقة للعائلات المحتاجة. الحل الافضل هو حصر الدعم بسلع غذائية محدودة وقليلة لا تشمل جدولا كبيرا، كما هي الحال الان. يجب تقليص الدعم الى حد الضرورة القصوى، وهذا غير

”  
**الدعم لم يكن خيارا سليما ورفعه سيساهم في توقف انهيار الليرة**  
“

**الدعم من دون اصلاح يؤدي الى تفاقم الازمة**

متوافر. المحروقات وحدها تكلف نحو 5 مليارات دولار من اموال الدعم. اجمالا، الدعم لا ينجح في الدول غير المتقدمة، خصوصا وان استعماله لا يكون بالطريقة الصحيحة لعدم وجود الاحصاءات اللازمة عن الفئات المحتاجة لهذا الدعم. لذا، من الافضل ان يتخلى لبنان عن سياسة الدعم ويتبع سياسات تخلق وظائف للطبقات المحتاجة، وهذا امر ينجح من خلال توحيد سعر الصرف. نعلم جيدا ان الدعم الحالي ادى الى تدهور سعر الصرف ليصل الى نحو 3000 ليرة للدولار، فمعظم السلع المدعومة ارتفعت اسعارها بسبب سياسة دعم باقة من السلع، وبسخاء كبير.

■ هل يمكن لاي اجراءات تعويضية التخفيف من اثار الدعم؟ وما هي اذا وجدت؟

□ كما نعلم وكما هو متبع حاليا، ادى الدعم المعتمد الى خسارة مبالغ كبيرة من الدولارات من خلال تهريب السلع الى الخارج، واستفاد منه عدد كبير من المقيمين غير اللبنانيين. كما يجب ان لا ننسى بأن دعم الكهرباء بالدولار خلال السنوات العشر الماضية ادى الى خسارة لبنان نحو 30 مليارا. الاجراءات التي تتحقق اثر الدعم، يجب ان تركز على خلق فرص عمل وتنشيط الاقتصاد، وهذا ممكن من خلال وقف الدعم الموجه للاستهلاك، وتحويل هذه الخسارات الى خلق بنية تحتية تدعم الانتاج المحلي. فاذا توافرت البنية التحتية ومنها الكهرباء باستمرار 24/24

وارتفع سعر صرف الحر، سينهض الاقتصاد بذاته.

■ ما هي النتائج المتوقعة اقتصاديا واجتماعيا ومعيشيا مستقبلا؟

□ النتائج المتوقعة مستقبلا ومن دون اية اصلاحات، ستنعكس سلبا من خلال نفاذ الاحتياطي لمصرف لبنان من العملات الاجنبية والتوقف عن الدعم كليا. اما الوجه الايجابي فيتمثل في تسعير السلع بحسب سعر صرف الليرة في السوق الموازية، فترتفع اسعار المستوردات وتصبح السلع اللبنانية اكثر تنافسية، مما يمكن من نجاح الصناعات المحلية وازدهارها. مع التأكيد على ان السياسة المتبعة حاليا تفوق حجم الاقتصاد في ضخ العملة الصعبة من خلال الدعم، وقبض العملات الصعبة لتمويل الصناعة والزراعة وغيرها من النشاطات المحلية. لقد ادى الدعم الى وجود واقع مضر بالاقتصاد، فاصبحت السلع المستوردة ابخس ثمنا من السلع المصنعة محليا، وساهمت بدورها في ارتفاع البطالة. لذلك، قد نرى ان نفاذ الاحتياطي لمصرف لبنان ستكون له في نهاية المطاف فوائد، اذ انه سيؤدي الى تحرير سعر الصرف وتوحيده بحسب سعر السوق. حينئذ ستتوافر الاموال للمودعين في المصارف، مما سيؤدي الى زيادة قدراتهم الشرائية، وهذا يعيد الحياة الى الاقتصاد. من غير المعقول حاليا ان ندعم ايضا اصحاب الديون، اذ نسدد الديون للمصارف على اساس 1500 ليرة للدولار، في حين يكلف سعر الدولار المصارف 3900 ليرة. هذا الامر سيؤدي الى افلاس المصارف تدريجا. ان سياسات الدعم المتبعة مدمرة للاقتصاد ولا تعود بالفائدة لا على الفقير ولا على الغني، فيكفي عبثا باقتصاد البلد. نعتقد اننا ندعم الفقير، لكن الدعم يؤدي الى خفض سعر الليرة والى ارتفاع كل اسعار السلع الاخرى غير المدعومة، فتكون النتيجة تحقيق خسارة في القوة الشرائية للفئات الفقيرة والغنية معا، ويستمر الاقتصاد في الانهيار.

ع. ش

# أمنك بأمان

بالتعاون مع المديرية العامة للأمن العام،  
تعرض إذاعة "صوت لبنان" ٩٣.٣،  
برنامج "أمنك بأمان"، والذي يُبث كل  
يوم إثنين عند الساعة ١٠.٢٠ صباحاً



المديرية العامة للأمن العام